إشكالية تأمين الحدود وتنمية المناطق الحدودية

قراءة في أهم تجارب بعض الدول في تنمية وتطوير المناطق الحدودية

أ. صيد صابرة طالبة دكتوراه
جامعة سوق أهراس

أ.محلق عبد الغاني طالب دكتوراه
جامعة سوق أهراس

الملخص:

لقد تحولت المناطق الحدودية في معظم الدول العربية إلى مناطق غير مستقرة، فقد صارت معبرًا ومصدرًا لتهديدات مثل الإرهاب العابر للحدود وتهريب السلاح والهجرة غير المشروعة، وقد ساهم في ذلك الميزة النسبية للمنطقة العربية من الناحية الجغرافية، فهي معبر جيوسياسي واقتصادي لتدفق السلع والبشر بين مناطق الفقر في أفريقيا ومناطق الغنى في أوروبا. وفي هذا الإطار تعد تجارب بعض الدول نموذجا ناجحا في تنمية وتطوير المناطق الحدودية، ولعل أبرز هذه التجارب هي تجربة الصين الشعبية ودول جنوب شرق آسيا او مايعرف بمثلث النمو الذي يشمل ثلاث دول بارزة ماليزيا واندونيسيا وتايلند بالإضافة إلى تجربة فيينا وبراتيسلافا، وعليه تهدف الدراسة إلى عرض هذه التجارب وامكانية الاستفادة منها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية، استراتيجية التنمية، تأمين الحدود، مثلث النمو.

Résumé:

Les zones frontalières de la plupart des pays arabes sont devenues instables, Il est devenu une porte d'entrée et une source de menaces telles que le terrorisme transfrontalier, la contrebande d'armes et la migration illégale, Cela a contribué à l'avantage comparatif de la région arabe en termes de géographie, C'est une traversée géosismique et économique pour la circulation des biens et des personnes entre les zones de pauvreté de l'Afrique et les régions riches de l'Europe. Dans ce contexte, les expériences de certains pays constituent un modèle réussi dans le développement des zones frontalières, La plus marquante de ces expériences est l'expérience de la République populaire de Chine et des pays d'Asie du Sud-Est, connue sous le nom de triangle de croissance, qui comprend trois pays importants: la Malaisie, l'Indonésie et la Thaïlande, ainsi que Vienne et Bratislava. L'étude vise donc à présenter ces expériences et la possibilité d'en bénéficier en Algérie.

Les mots clés:Développement, stratégie de développement, sécurité frontalière, triangle de croissance.

المقدمة:

يشهد العالم مؤخّرا تحديات كبيرة اقتصادية واجتماعية وأمنية مرتبطة بالتغيرات الجيوستراتيجية المتسارعة في كثير من مناطق النزاع بين القوى العالمية، حيث كان أثر ذلك واضحا خصوصا على المناطق الحدودية للبلدان المعنية، والتي كانت تعاني مسبقا من تخلف كبير في مجال التنمية بمختلف أبعادها مما يجعلها معنية بعديد الرهانات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. فعادة ما تواجه هذه الدول معضلة متعلقة بكيفية التعامل مع المناطق الحدودية، خاصة الدول ذات المساحات الشاسعة، والتي تعطي الأولوية لتحقيق التنمية في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تقع في المركز، مما يجعل المناطق الحدودية باعتبارها تقع في الأطراف ذات أولوية متأخرة في تحقيق التنمية.

وتعد الجزائر من الدول التي تواجه هذه المعضلة، ليس لكبر مساحتها فقط، وإنما أيضًا بسبب عدم وجود دول متماسكة على الجانب الآخر من المناطق الحدودية كما في حالة تونسوليبيا، وهو ما يجعل الجزائر الطرف الرئيسي الذي يتحمل عبء تأمين هذه المناطق وتنميتها اقتصاديًا دون أن يكون هناك شريك لها في الجانب الآخر من الحدود.

ومن خلال تحليل الدراسة لبعض التجارب الدولية التي تقدم نماذج مهمة في مجال التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية، فإنها تقدم عدد من التوصيات التي من شأنها أن تحقق التنمية في المناطق الحدودية خاصة المناطق الحدودية مع الجارة تونس وليبيا.

من خلال ما سبق يمكننا معالجة الإشكالية الرئيسية التالية: **هل تحقيق التنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية كفيل باحتواء المخاطر والتهديدات الأمنية؟ وما هي تجارب الدول في هذا المجال؟**

حيث سيتم معالجة الإشكالية لاعتماد على المحاور التالية:

أولا:التنمية المحلية للمناطق الحدودية

ثانيا:الجزائر ومسألة تأمين الحدود

ثالثا: بعض التجارب الدولية لتنمية المناطق الحدودية

أولا: التنمية المحلية للمناطق الحدودية

1- مفهوم الحدود[i]:

إنّ الحدود هي أهمّ من أن تكون مجرّد تجريدات جغرافيّة. إنّها على النّقيض من ذلك بناءات سياسيّة ومجتمعيّة تعكس الأنماط التي تعرف بها الدول الوطنيّة المفاهيم والحدود التي يحترمها الأفراد وطرق تنقّل المواد والبضائع من بلد إلى آخر. ولهذا يمكن تقسيم الحدود إلى صنفين: الحدود الرّسميّة والحدود الفعليّة.

2- مفهوم التنمية:

برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على " عملية احداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين وهذا لإعطاء المجتمع القدرة على التطور الذاتي بشكل مستمر[ii].

يرى فرانسوا بيرو أن التنمية لا تنتج عن ثورة عفوية وليست نتيجة للإجماع على المصلحة العامة، ولا تختزل في تحقيق نماذج ابتكرها بعض الخبراء، ولا تكتفي بمجرد مناشدة أخلاقية لتلبية حاجات الإنسان، والتنمية لا تستطيع أن تكون إلا ثمرة لمشروع متكامل والتقاء بين ضغوط الواقع وضغوط الحقيقة[iii].

3- أنواع التنمية:

هناك العديد من أنواع التنمية نذكر منها التالي[iv]:

3-1- التنمية السياسية:

تعرف علي انها" عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، للوصول إلى مستوي الدول الصناعية"، يقصد بالدولة الصناعية ايجاد نظم تعددية علي شكل النظم الاوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية؛

3-2- التنمية الاقتصادية:

لا شك أن التنمية الاقتصادية هي الركيزة الأساسية للتخلص من مظاهر الركود والتخلف، فبالتنمية الاقتصادية يتزايد رصيد البلد من رؤوس الأموال المنتجة، ويرتفع مستوى الإنتاج ويبدأ بالتدرج للقضاء على التبعية لاقتصاديات الدول الخارجية، وكذلك القضاء على البطالة المتراكمة في الداخل، لذلك لا بد بالتفكير لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني للقضاء على التخلف الاقتصادي.

وهناك عدة مصطلحات فمنهم من يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، ولكن النمو يعني التغير مع وجود تحسينات أو ازدياد إما يكون طبيعي أو عشوائي، أما التنمية فتعني التغير مع وجود تحسينات وذلك بفعل حدث أو إجراء إرادي.

التنمية الاقتصادية يمكن تعريفها بأنها إجراءات متعددة، للحصول على إنتاجية جديدة لرفع مستوي الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وذلك خلال فترة زمنية محددة، واستخدام الموارد المتوفرة وذلك لزيادة الانتاج في تلك الفترة الزمنية.

3-3- التنمية الاجتماعية:

هي وسيلة ومنهج مدروس تقوم علي اسس لرفع مستوي المعيشة لتغيير طرق التفكير والعمل في المجتمعات المحلية والاستفادة من قدرات وطاقات البشر بأسلوب يوائم حاجاتا لمجتمع وتقاليده وقيمه الحضارية.

3-4- التنمية البشرية:

تعني الارتقاء وتحسين الظروف البشرية في جميع مجالات الحياة، ومن اصدارات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة، قد شملت مفاهيم لها، فأكدت أنها "عملية تهدف إلى زيادة القدرات المتاحة أمام الناس، ومع كون هذه الخيارات غير محددة فإن هي مكن تمييز ثلاث خيارات مهمة تتمثل في ضرورة أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة ويحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوي حياة كريمة"، ثم تستمر هذه الخيارات لتحتوي الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الانسان.

3-5- التنمية المحلية:

التنمية المحلية أهم أداة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع، ليكون هناك نوع من التوازن بين الأقاليم المختلفة، دون العبث بالأبعاد السياسية.

3-6- التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة للحصول علي توازن بيئي وسكاني وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، حتى تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، وأيضا تعالج مشاكل الفقر وتعطي مستقبل أفضل للمجتمع، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، والتقليل من المخاطر التي تنتظرهم.

3-7- التنمية السياحية:

التنمية السياحية هي التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين.

4- استراتيجية التنمية المحلية للمناطق الحدودية[v]:

تعتمد عملية تنمية المناطق الحدودية على الكثير من المقاربات والصيغ للمحافظة على سكان هذه المناطق من النزوح أو الاعتماد على بعض الأعمال التي من شأنها أن توفر لهم مداخيل غير قانونية تضر اقتصاد البلد كالتهريب، وتجارة المخدرات...الخ، ونذكر من بين هذه الاستراتيجيات:

- استراتيجية **التنمية الزراعية** في المناطق الحدودية التي يمكن أن تمثل مدخلا مهما لتنمية هذه المناطق لتحسين المستوى المعيشي وزيادة مداخيل المزارعين، من خلال إشراك النظام البنكي في عملية التمويل، وكذا نظام التأمين في الحماية من مختلف الأخطار الزراعية. وبالاعتماد على القطاع الزراعي لتنمية المناطق الحدودية يمكن المساهمة في تنمية فعلية خاصة وأن الزراعة اليوم بإمكانها أن تؤمّ نفرص عمل ووسيلة لتشبث الفرد بأرضه؛

– استراتيجية **التنمية الصناعية**، من خلال خطط وبرامج تستجيب للأولويات المتفق عليها عبر مسارات بحث واستشراف بين قوى المجتمع. وتلعب السياسة الصناعية دورا اساسيا في التنمية بحيث يمكن للدولة أن تقوم بتشجيع إقامة الصناعات في هذه المناطق الحدودية؛

ولابد للسياسة الصناعية التركيز على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق، وفي هذا الصدد تعتبر الصناعات الصغيرة أكثر ملائمة لظروف المناطق الحدودية، فهي تخلق فرص عمالة مما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة؛

تتميز هذه المؤسسات بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته، وسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان.

ثانيا: الجزائر ومسألة تأمين الحدود

1– اتفاقيات التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك :

وقعت الجزائر على عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار على التعاون الأمني ومنها[vi]:

أ– في شهري مارس وأفريل من سنة 2012 وقعت ليبيا مع الجزائر على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشرك في المنطقة، نظرا لما واجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين، وفي أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة، مثل المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها، وتدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، كما أكده رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أنه تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية29)

ب– وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني واتفاقات الشراكة بين الجزائر وتونس التي انعقدت في2014/04/07 على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، نخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين وتسوية الوضعيات المالية العالقة .كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز، وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين، وأنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة (شرقي الجزائر) لتنشيط السياحة المشتركة. كما اتفقت الجزائر وتونس في اجتماع جهوي لمسؤولين رفيعي المستوى بمحافظة الطارف الحدودية، على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، حيث اتفق الجانب ان في سياق هشاشة قدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود، وتزايد خطر التنظيمات الجهادية، على الاستعانة بالسكان والقبائل المحليين لضبط الحدود الملتهبة، حيث تم التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيبهم الوقوع في فخ الانضمام إلى "داعش".

ج– في جانفي 2014، توجت الزيارة التي قام بها الرئيس المالي إلى الجزائر باتفاق البلدين على إنشاء لجنة متابعة ثنائية، تراقب تنفيذ القرارات الضرورية من أجل تسوية سلمية للأزمة في مالي. كما اتفق الجانبان على إعداد وتنفيذ اتفاقات حول الأمن المشترك تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، وقرر البلدان أيضا تنفيذ برنامج خاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الشمال والمناطق الحدودية لكلا البلدين وإنجاز برنامج خاص للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي. وكانت للجزائر وفريق الوساطة الدولية نجاحا في إقناع أطراف الصراع في مالي، الحكومة والحركات الانفصالية في شمال مالي، بالتوقيع في 01 مارس 2014 على اتفاقية سلام دائم وشامل وإنهاء الاقتتال في المناطق الفقيرة التي تقطنها غالبية من الطوارق والعرب والتي كانت ملاذ للجماعات الإرهابية بسبب الخلافات وضعف المركز. وينص الاتفاق الذي وقع بالأحرف الأولى بالعاصمة الجزائر على تنفيذ سلام شامل ودائم يضمن حلا نهائيا للأزمة السياسية والأمنية التي يشهدها شمال مالي. على رغم من نجاح الجزائر في إقامة اتفاقيات ثنائية وجماعية، وضبط الأمور القانونية والتنسيقية إقليميا إلا أن حدودها مع جيرانها لا زلت تعاني الكثير من الاختراقات وتوترات ويتعلق الأمر بقضيتين أساسيتين:

–استفحال الإشكالات المرتبطة بنمط " التهديدات اللاتماثلية"التي أنهكت كاهل الحكومة الجزائرية ومنافذ حدودها من المشاكل القائمة حول الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب وغيرها وتنوع نواقلها؛

-استمرار نمط التفاعلات التماثلية في حدها الأدنى المتعلقة أساسا "بالغلق المستمر للحدود "كما هو الحال مع المغرب الأقصى منذ أزيد عن 20 سنة من الإغلاق الدائم لمنافذ الحدود البرية، والذي يعد مقياس للتوتر السياسي الحاد بين البلدين ولو في أخف مظاهر التوتر البينية، لكن بقيت الحدود نفيذهفيما يتعلق بتهريب المخدرات و الوقود رغم الجهود الانفرادية من كلا الطرفين.

2- المقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة الظروف الاستثنائية[vii]:

2-1- تأمين الحدود ومواجهة العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة:

اعتمدت الجزائر في سياستها الأمنية للوقاية من الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربتهما على مقاربة أمنية متكاملة ومنسقة المستويات قائمة أساسا على محورين رئيسين: أولها يركز على المستوى الوطني ومسؤولية الدول أمنيا داخليا في المكافحة الشاملة والفعالة ضد الإرهاب وأما الثاني على المستوى الخارجي دبلوماسيا بتدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي القائم على حسن النية، إضافة إلى المستوى الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب.

2-2- دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية:

قامت الحكومة الجزائرية على غرار الحكومات في مختلف أنحاء العالم سواء كانت حكومات دول متقدمة أم نامية، بالتكيف مع عصر المعلومات والعولمة، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياستها الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة على التكنولوجيا أمرا حتميا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية وكذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع (نظام" الجبياس" GPS وغيره)، تحديد الخطوط والمساحات الجوارية، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل مرن وأكثر احترافية، وكل هذا يتم بناء على ما يسمى بالحدود الذكية "Smart Borders"، وأنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجاريًا، وأنظمة الطائرات من دون طيار وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر ومواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة خصوصا التهريب منها.

3- التعاون الثنائي في مجال تأمين المناطق الحدودية:

1- تونس الجزائر[viii]:

إنّ العلاقات بين الجزائر وتونس جيّدة جدّا وتنبني على التعاون في المجال السّياسي والأمني. وقد ازدادت هذه العلاقة متانة وتعمقا بعد سنة 2013حيث تعاضدت الجهود وعمليات التنسيق في مواجهة الإرهاب الذّي خرج من السّياق الوطني ليندرج تماما في السّياق العالمي. فقد وضعت السلطات الجزائريّة والتونسيّة خطة لمواجهة الإرهاب خاصّة وأنّ الحدود مترامّية على امتداد 956 كم. كما تمّ توقيع اتفاقية مع ليبيا بتاريخ 26 جوان 2013 لتأمين الحدود بين البلدان الثلاثة: تونس الجزائر وليبيا لمجابهة الإرهاب المرتبط بـــ "الظاهرة الجهاديّة". كما اتّفقت الولايات الحدوديّة في كلّ من الجزائر وتونس على خطّة طريق لمواجهة الإرهاب.

2- المغرب الأقصى موريتانيا[ix]:

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّ البلدين وقّعا عددا من الاتفاقيات في مجال التعاون الأمني بدأت تتطوّر وتتفعّل بدءا من سنة 2013 كما يقوم المغرب الأقصى بتكوين أطر موريتانيّة في الإدارة المحليّة والأمن. فمجالات التعاون تكمن تحديدا في الجريمة العالميّة المنظّمة ومكافحة تجارة المخدرات.

3- إيطاليا ليبيا[x]:

تتمتّع إيطاليا بعلاقات متميّزة مع ليبيا،و كان التعاون بينهما في مجال الأمن والدّفاع متميّزا ويتركّز هذا التعاون على مقاومة موجات الهجرة غير الشرعيّة على الشواطئ الإيطاليّة والتي تشكّل تحدّيا حقيقيّا لكامل بلدان الاتحاد الأوروبي. وقد وقّعت إيطاليا مع ليبيا وتحديدا مع المجلس الوطني الانتقالي يوم 17 جوان 2011 اتفاقية لتبادل المعلومات حول الهجرة غير الشرعية وشبكات المهرّبين، كما تمّ إمضاء اتفاق ثان في روما يوم 28ماي 2012 يهدف إلى تكوين ضبّاط البحريّة الليبيّة الذين تدرّبوا في الأكاديميّة البحريّة في ليفورنيا .كما تمّ في نوفمبر 2013 توقيع بروتوكول اتّفاقيّة ثنائيّة من أجلا ستعمال الطائرات بدون طيّار في إطار عمليّة Mare Nostrum وتشريك ضبّاط ليبيين لمباشرة عمليّة المراقبة.

وقد استمرّت هذه العمليّة من أكتوبر 2013 إلى غاية أكتوبر 2014 وتمكّنت من إنقاذ حياة 155 ألف مهاجر. وعلى الرّغم من ذلك، ازدادت خلال سنة 2015 موجات المهاجرين غير الشرعيين المتدفّقة على السواحل الإيطاليّة.

ثالثا: بعض التجارب الدولية لتنمية المناطق الحدودية

يوجد العديد من التجارب الدولية التي تقدم نماذج ناجحة لتنمية المناطق الحدودية، والتي يمكن أن تكون مصدرًا لدروس مستفادة في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية لهذه المناطق. وفيما يلي تحليل لثلاث خبرات دولية في هذا المجال، تجربتين من هذه التجار بموجودة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وهي تحديدا الصين ومثلث النمو بين ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند، حيث تمر المناطق الحدودية في هذه الدول بتقدم ملحوظ في مجال التنمية الشاملة نتيجة سعي دولها المستمر إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة. كما سيتم التطرق إلى تجربة أوروبية بين مدينتي فيينا– براتيسلافا إحداهما تنتمي إلى إحدى دول أوروبا الشرقية والتي عانت حتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي من تدهور اقتصادي حاد في ظل النظام الشيوعي والأخرى من دول أوروبا الغربية التي تشهد تقدمًا ملحوظًا في كافة المجالات.

1– التجربة الصينية:

أصدر مجلس الدولة الصيني (مجلس الوزراء) في 7 يونيو 2017 مبدءا توجيهيًا يدعو إلى بذل جهود لتحسين الهياكل الأساسية والدخل في المناطق الحدودية ووفقًا لهذا المبدأ التوجيهي فإن الصين ستعزز"الصناعات ذات القدرات التنافسية وترفع مستوى الانفتاح وتحسن البيئة وتدعم الوحدة العرقية وتدعم قدرات الدفاع الوطني في المناطق الحدودية".

وذكر المبدأ التوجيهي أن المناطق الحدودية تمثل درعًا مهمة للأمن الإقليمي، كما أن لها أهمية استراتيجية في عملية الإصلاح والتنمية في البلاد.

وأشار المبدأ إلى أن تحفيز تنمية المناطق الحدودية يعتبر أمرًا حاسمًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية السكان المحليين والوحدة الوطنية والعلاقات الودية بين الصين والدول الأخرى.

وتحاول الصين من خلال هذا المبدأ التوجيهي إحداث التوازن التنموي بين الأقاليم الساحلية الحدودية والأقاليم الداخلية، من خلال اتباع سياسات استثمارية وصناعية في تلك المناطق وسياسات أخرى توزيعية. كما يتضح أن الأهداف المنشودة ليست أهدافًا اقتصادية فقط لأغراض التنمية، ولكن هناك أهدافًا أخرى ذات طبيعة أمنية.

ووفقا للمبدأ، تشمل المناطق الحدودية 140 محافظة (أومدينة) حدودية من 9 مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم في البر الداخلي الصيني، بما في ذلك منطقة التبت ومنطقة شينج يانغ الويغورية، فضلا عن 58 مزرعة لأفواج في لقشين جيانغ للإنتاج والتعمير[xi].وعلى سبيل المثال تمثل منطقة شينج يانغ نحو سدس إجمالي مساحة أراضي الصين، فهي الأكبر مساحة بين مقاطعات ومناطق الصين. وتتاخم جمهورية منغوليا في الشمال الشرقي، وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان غربا، وأفغانستان وباكستان والهند في الجنوب الغربي، ويبلغ طول الحدود الصينية فيها 5600 كم. وفي أول سبتمبر 2010 تم افتتاح 12 طريقا دوليا جديدا في شينج يانغ لنقل الركاب والبضائع وبذلك أصبحت المنطقة مرتبطة بكل من باكستان وكازاخستان ومنغوليا وقيرغيزستان وطاجيكستان وغيرها من الدول المجاورة عبر 75 خطًا لنقل الركاب والبضائع، وهذا يمثل نصف الخطوط الدولية المفتوحة على مستوى البلاد. كما تلعب الأسواق المتبادلة المقامة للسكان على جانبي الحدود ورحلات سياحة التسوق وغيرهما من أنماط التبادل التجاري الحدودي دورا متزايدا في التجارة الخارجية للمنطقة.

وفي ماي عام 2010 افتتح في معبر آجموناي ثاني أكبر دائرة للأسواق الحدودية المتبادلة لمنطقة شينج يانغ حيث بلغت مساحة الدائرة 105 آلاف متر مربع وتكلفت نحو 20 مليون يوان. ويسمح لمواطني كازاخستان أن يدخلوا دائرة الأسواق لممارسة الأنشطة التجارية بواسطة وثيقة مبسطة ولا يحتاجون إلى تأشيرة، كما يتمتع المواطنون الصينيون الحاملون بطاقات الهوية بالحرية الكاملة في الدخول والخروج علما بأن دائرة الأسواق تتسع لحوالي عشرة آلاف شخص. وقد حافظت التجارة الحدودية منذ عام 1993 على حصة تتجاوز النصف من إجمالي قيمة التجارة الخارجية حيث بلغت قيمة التجارة الحدودية 3.709 مليار دولار أمريكي عام 2004 أي 65.8%من إجمالي قيمة التجارة الخارجية[xii].

في الفترة ما بين عام 1978 وعام 2006، سجل معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الصين 9.67%. وبالنسبة إلى معيشة الشعب، فخرجت البلاد من دوامة مشكلة الغذاء والكساد، ودخلت عتبة الحياة الميسورة. وتم تقليص عدد الفقراء في الأرياف من 250 مليون

نسمة إلى مليونين نسمة. بالإضافة إلى ذلك، تزداد الاتصالات وأعمال التعاون بين الصين والعالم الخارجي عمقا واتساعا. في العام الماضي، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول العالم 2.17 ترليون دولار أمريكي، ما يحتل المرتبة الثالثة في العالم.

قد أصبحت الصين محركا هاما لدفع النمو الاقتصادي العالمي. في السنوات الأخيرة، ظل معدل مساهمة الصين في النمو الاقتصادي العالمي ما فوق 10%. في العام الماضي، بلغ معدل المساهمة الصينية 17%، لتجاوز نصيب الولايات المتحدة لأول مرة. في الوقت الحالي الذي يتزامن فيه التدهور المستمر للاقتصاد الأمريكي والاضطرابات المالية العالمية، والقلق العام تجاه أفق الاقتصاد العالمي، لا شك في أن النمو القوي في الصين والكيانات الاقتصادية الناشئة يكتسب أهمية بالغة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية العالمية.

قد أصبحت الصين قوة هامة لدفع نمو التجارة العالمية. في الفترة ما بين عام 2003 وعام 2006، تجاوز معدل مساهمة الصين في نمو التجارة العالمية 15%، ما يساوي معدل المساهمة الأمريكية. في العام الماضي، بلغ حجم التجارة الخارجية للصين 2.1738 ترليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 23.5%. من المتوقع أن يوفر الاستيراد الصيني السنوي المتجاوز ترليون دولار أمريكي سوقا ضخما لشركائها التجاريين في السنوات القادمة[xiii].

2- تجربة مثلث النمو[xiv]:

شهدت دول العالم إصلاحات جذرية وفق مناهج تفكير حديثة ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية متأثرة في ذلك بتداعيات العولمة، وأحد أهم الاتجاهات الحديثة في إطار استراتيجيات التنمية الاقتصادية هو تطوير وتنمية المناطق الحدودية من خلال تأسيس ما يسمى بما تتضمنه من إقامة مشاريع ثنائية أو Special Border Economic Zone SBEZ بالمناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة متعددة الأطراف تستهدف مجموعة من الأنشطة مثل تطوير البنية التحتية ومراكز النقل والخدمات وتسهيلات شاملة للمبادلات التجارية والاستثمار، كما قد تشمل مواءمة واستحداث مدن شقيقة.

وتعدد ولجنوب شرق آسيا نموذجًا ناجحًا فى تنمية وتطوير المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة، ولعل أبرز تجربة في المنطقة هي ما يُعرف بمثلث النمو Indonesia-Malaysia-Thailand Growth Triangle والذي يعرف على أنه مناطق تنمية اقتصادية عالمية تنتشر على مناطق جغرافية واضحة المعالم وبتركيب جغرافي يغطي ثلاث دول أو أكثر تختلف فيما بينها من حيث ما بها من موارد مثل الأراضي والعمالة ورأس المال والإدارة، وبحيث تشكل معًا تكاملا اقتصاديًا ومؤسساتيًا واجتماعيًا وسياسيًا. وعادة ما يضم المثلث جزءًا من الدولة وليس الدولة ككل مما يتيح للدولة العضو أن تشترك في مجموعات ومجالات وأنشطة ومشاريع إقليمية أخرى.

وقد تم تأسيس مثلث النمو عام 1993 ليشمل 10 محافظات في ثلاث دول بارزة هي ماليزيا، جمهورية إندونيسيا، ومملكة تايلاند، وتوسعت دريجيًا حتى أصبح يضم 26 محافظة، كما تمكنت الدول الثلاث من إقامة ثماني مناطق اقتصادية حدودية وتطويرها اعتمادًا على عوامل تفضيلية كان لها الدور الحاسم والأثر الملموس في إنجاح فكرة مثلث النمو، وتضم الأقاليم التي يشملها مثلث النمو كثافة سكانية تقدر بحوالى 70 مليون نسمة، وقد لجأت الدول الثلاث إلى تكوين مثلث النمو في بداية التسعينيات رغبة منها في معالجة قضايا التنمية والفقر والجهل في هذه المناطق، ولكي تفرض وجودها في العالم كقوى مستقلة وتنموية واعدة. وقد سعت دول مثلث النمو إلى تحقيق مايلي:

-تشجيع زيادة التجارة والاستثمارات داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا بشكل عام، وبين دول مثلث النمو بشكل خاص؛

-تحديد المنافع المباشرة التى يمكن أن توفرها المنطقة الحدودية الاقتصادية الخاصة للمجتمعات المحلية على جانبى الحدود؛

-وضع خطة مستدامة للمشاريع دون الإقليمية وتوفير مزيد من الوسائل لتحفيز تمويل البنية التحتية للطرق والمدن الحدودية والمرافق الحدودية والمجمعات الصناعية.

تحديد متطلبات البنية التحتية بين المناطق الحدودية، مع مراعاة الأطر التنظيمية المتوافقة عبر الحدود في التجارة والموارد والظروف المعيشية.

وقد ساهم مثلث النمو في تعزيز آليات التشاور والتجارة والاستثمار عبر الحدود في القطاعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك للدول الثلاث، والتعاون في مجال الطاقة، وتشجيع المشاريع المشتركة، وتعزيز السلام والأمن على الحدود والقضاء على الاتجار بالبشر، وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين القطاع الخاص في المناطق الحدودية في مختلف الصناعات مثل النفط والغاز والطاقة والسيارات وبعض السلع مثل (المطاط والأرز والسكر) والسياحة من أجل التنمية الاجتماعية– الاقتصادية لسكان الحدود.

كما كان من أهم نتائج مثلث النمو الآسيوي تنمية معظم السواحل البحرية للدول الثلاث والاهتمام بالبيئة وخلق سياحة مستدامة تجذب الفنادق والشركات العالمية، حيث تزايدت نسبة السياحة خلال الفترة من 2005 وحتى 2011 بنسبة 50 %،كما زادت نسبة التجارة والشحن والنقل مما انعكس إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهمت حركة العمالة المستمرة في نقل الكفاءات والمهارات والخبرات وحدوث تنمية بشرية ملحوظة في الدول الثلاث.

3- تجربة تنمية مدينتي فيينا–براتيسلافا[xv]:

ظهرت أهمية منطقة فيينا– براتيسلافا بعد التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها دول أوروبا الوسطى والشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وأصبحت مجالا هامًا لإحياء العلاقات بين الشرق والغرب. وتبعد مدينة براتيسلافا عن مدينة فيينا بحوالى 60 كم وتعد من أكثر مدن أوروبا الوسطى كثافة سكانية حيث وصل عدد السكان إلى حوالي 421305 نسمة عام 2015، وقد عانت مدينة براتيسلافا مثلها مثل باقي دول أوروبا الشرقية من التخلف الاقتصادي والتكنولوجي طوال فترة الحكم الشيوعي الذي استمر منذ عام 1948وحتى عام 1989، كما تعرض اقتصاد سلوفاكيا خلال الفترة من التسعينيات وحتى أوائل عام 2000 إلى عديد من الصعوبات من أهمها التراجع في بعض الحوافز الاقتصادية وانتشار الفساد وتأثيره على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وارتفاع معدلات البطالة وإعاقتها للقدرة التنافسية والنمو المستدام، حيث أن القوى العاملة لا تشكل أكثر من 50% من السكان، وكذلك عدم المرونة في سوق العمل، والخلل المالي نتيجة تخفيض التعريفات ورسوم الاستيراد وضريبة الدخل والمساعدات النقدية للضمان الاجتماعي.

وقد أثرت عملية الاندماج التي تحقق تبعد انفتاح شرق أوروبا وانضمام النمسا إلى الاتحاد الأوروبي في زيادة معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية السلوفاكية وازدادت بقوة عام 2000، وتركزت حصة كبيرة من تلك الاستثمارات في منطقة براتيسلافا (مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1999 بلغ 390 مليون دولار أمريكي بما يعادل 369 مليون أورو، وفي عام 2000 وصلت إلى 2117 مليون دولار أمريكي بما يعادل 2006 مليون أورو).

وقد بلغت الاستثمارات النمساوية المباشرة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية 4.2 مليار أورو في عام 1998، حيث تم استثمار 0,41 مليار أورو في الجمهورية السلوفاكية، ويدل ذلك على الأهمية النسبية لسلوفاكيا بالنسبة للمستثمرين النمساويين كما وصلت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة النمساوية في بلدان أوروب االوسطى والشرقية خلال الفترة الأخيرة إلى ما يقرب من 70 % من إجمالى الاستثمارات بتلك المنطقة.

وتتمثل أسس تنمية المنطقة الحدودية بين المدينتين فيمايلي[xvi]:

- تنوع القاعدة الصناعية والتوسع في تجارة الخدمات؛
- المشاركة الفعالة لرأس المال البشري نتيجة التقدم في العملية التعليمية؛
- البحث العلمي المتقدم؛
- الموقع المتميز كمنطقة عبور بين شرق أوروبا وغربها؛
- توافر شبكة النقل عبر الطرق والسكك الحديدية؛
- التركيز على الرؤية المشتركة لاقتصاد إقليمي متكامل؛
- التماسك الاجتماعي وعلاقات حسن الجوار؛
- توفير مجموعة من البنى التحتية والشبكات التي تهدف إلى التكامل المكاني للمنطقة العابرة للحدود؛
- مراعاة حماية البيئة والموارد الطبيعية؛
- مراعاة احتياجات السكان؛
- بناء المؤسسات القادرة على التنمية الإقليمية للمنطقة العابرة للحدود؛
- التبادل الثقافي.

وتتمثل أوجه الاستفادة بالنسبة للنمسا في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات النمساوية نتيجة انخفاض أجور العاملين من سكان دول أوروبا الشرقية خاصة سلوفاكيا، وارتفاع العائد على الاستثمارات النمساوية في براتيسلافا نتيجة التفاوت في الأسعار، وحل المشاكل البيئية المختلفة مثل تخفيض حجم النفايات ومكافحة التلوث.

أما أوجه الاستفادة بالنسبة لسلوفاكيا فهي انخفاض أسعار المواد الخام الواردة من النمسا، وانتقال جزء كبير من الصناعات النمساوية التي تحتاج إلى وظائف أقل تأهيلا إلى منطقة براتيسلافا، والتوسع في إنشاء وتشغيل مجمعات علمية تكنولوجية، وانخفاض هجرة العقول البشرية المؤهلة، وتبادل الخبرات، كما يعمل حوالي% 90 من القوى العاملة السلوفاكية في منطقة فيينا – براتيسلافا مما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع مستوى الدخل للأفراد. وذلك فضلا عن تطوير القطاعات الإنتاجية نتيجة مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال المحلي.

وقد ساهمت تنمية منطقة فيينا – براتيسلافا في زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، حيث وصل في فيينا عام 2015 إلى حوالي 47.260دولار أمريكي مقارنة بحوالى 28.090 دولار أمريكي عام 1995،وهو ما يزيد على متوسط الاتحاد الأوروبي الذي وصل عام 2015إلى 34.576 دولار أمريكي، بينما وصل في براتيسلافا عام 2015 إلى 17.570 دولار أمريكي مقارنة بحوالى 4.200 دولار أمريكي عام 1995[xvii].

الخاتمة:

إن التأثّر الأمني لحدود الجزائر بتخومها الجيوسياسية شديد، وشتى تداعياتها على الأصعدة الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى الثقافية فإنّها لمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل مدعوةٌ إلى وضع استراتيجية واضحة، دقيقة وبعيدة المدى لدورها في تلك الفضاءات الجيوسياسية وإلى تقويم مستمر لما يحظى منها بالأولوية، وهو مطلب أصبح أكثر إلحاحا في ظلّ ما يحدث على مقربة منها من حركات أمنية. إن هذا المطلب يحتّم قبل كلّ شيء تجاوز الجزائر للاضطرابات في تصوراتها وأهدافها الإستراتيجية على المدى البعيد وتأهبها دوما للتعامل مع أي تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها. ومن أجل تأمين المناطق الحدودية وتنميتها، نقدم التوصيات التالية:

-حصر المناطق التي تتولد عنها تدفقات الهجرة غير المشروعة ودعمها اقتصاديًا واجتماعيًا لتوفير فرص العمل للشباب من خلال وضع خريطة بالفرص الاستثمارية المتاحة في تلك المناطق، وإعطاء أولوية للترويج لها محليًا وإقليميًا وعالميًا، وإطلاق مبادرات تنموية من خلال البنوك الوطنية وصندوق التنمية لتشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان التسويق الجيد لها محليًا وإقليميًا وعالميًا؛

-تغيير استراتيجية تأمين الحدود والأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية والثقافية إلى جانب العامل الأمني، ووضع بدائل اقتصادية مناسبة للسكان القاطنين في تلك المناطق والإدراك الكامل للبعد الثقافي لهم وعاداتهم وتقاليدهم، ومحاولة إيجاد شراكة فعالة مع لتأمين الحدود؛

-دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنمية المناطق الحدودية من خلال التوسع في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في الولايات الحدودية من خلال برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

-تحفيز إقامة مشاريع السياحة الشاطئية الترفيهية، والسفارى، والسياحة العلاجية، والمحميات الطبيعية بالولايات الحدودية الساحلية، لقدرتها على جذب عدد كبير من العمالة وتوطينها بالولايات الحدودية وخلق مجتمعات عمرانية بها، والحد من معدلات الهجرة الداخلية؛

-التوسع فى إقامة المناطق الصناعية في المناطق الحدودية وتنميتها، ومنح المزيد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين فى إطار قانون الاستثمار؛

إطلاق مبادرة تأسيس مناطق حدودية اقتصادية خاصة بين الدول العربية من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لجامعة الدول العربية، لتعزيز سبل التعاون العربى المشترك فى تنمية المناطق الحدودية المشتركة بينها

---

[i] منصف وناس، **تأمين الحدود في فضاء: 5 + 5 سبل التّعاون والانعكاسات**، المركز الأورو مغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015، ص 20.

[ii] محمد فاروق صالح زعرب، **تنمية وتطوير المناطق الحدودية –حالة دراسية الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة**، مذكرة ماجستير، تخصص هندسة معمارية، الجامعة الاسلامية غزة، 3013، ص 9.

[iii] حساني حسين، طرشي محمد، **أي دور للتأمين في المساهمة في تنمية المناطق الحدودية؟**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية: واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس يومي:16/ 17نوفمبر 2016، ص 3.

[iv] محمد فاروق صالح زعرب، مرجع سابق، ص ص 10-23.

[v] حساني حسين، طرشي محمد، المرجع السابق، ص 4.

[vi] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مسارت أمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، جانفي 2016، ص ص 178، 179.

[vii] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مرجع سابق، ص ص 175، 177.

[viii] منصف وناس، مرجع سابق، ص 40.

[ix] المرجع السابق، ص 40.

[x] المرجع السابق، ص 40.

[xi] "الصين تحفز تنمية المناطق الحدودية"، **موقع شبكة الصين العربية**، 7 يونيو2017 :أطلع عليه بتاريخ 2018/04/10 على الساعة 11:30
http://arabic.china.org.cn/txt/2017-06/07/content_40981309.htm

[xii] شريف رأفت، معظلة تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية – التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصرفي ضوء الخبرات الدولية، **سلسلة الدراسات السياسية المحكمة –بدائل–**، العدد 24، الأهرام مصر، أغسطس 2017، ص 20.

[xiii] التنمية في الصين ومسارها في المستقبل،

[xiv] شريف رأفت، المرجع السابق، ص 22.

[xv] المرجع السابق، ص 23.

[xvi] المرجع السابق، ص ص 23، 24.

[xvii] المرجع السابق، ص 24.